

Distr.: General
4 December 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد يوسفى (الجزائر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٢١ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات

البند ١١٨ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing, Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ١٢١ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات
(A/61/32، A/61/129 و Add.1، A/61/300، A/61/499)

١ - السيدة أودو (رئيسة لجنة المؤتمرات): عرضت تقرير لجنة المؤتمرات الوارد في الوثيقة (A/61/32)، قائلة إن الوثيقة وحدث لأول مرة معظم البنود المدرجة على جدول أعمال اللجنة في وثيقة واحدة. ونبتهت إلى أن لجنة المؤتمرات اعتمدت مشروع القرار الوارد في التقرير بتوافق الآراء.

٢ - وأضافت أن اللجنة وافقت في إطار مشروع القرار على مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات للمنظمة لعام ٢٠٠٧. وأعربت عن ارتياحها لأن معدل الاستخدام العام لخدمات المؤتمرات في مراكز العمل الرئيسية الأربعة قد ارتفع إلى ٨٥ في المائة. وقالت إنها أجرت مشاورات في هذا الصدد مع رؤساء وأمانات الهيئات التي تسجل على نحو متسق قصورا في استخدام موارد خدمات المؤتمرات المخصصة لها بغية تحديد السبل والوسائل لتحسين معدل الاستخدام. وكانت النتيجة المباشرة لذلك أن بلغت ثلاث من تلك الهيئات أو تجاوزت النسبة المرجعية المثوية وهي ٨٠ في المائة في عام ٢٠٠٦. ونصحت بأن يواصل رؤساء اللجنة المقبولون إجراء هذه المشاورات، وخاصة مع الرؤساء المقبلين للهيئات التي تسجل قصورا في استخدام موارد خدمات المؤتمرات ودعت إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات في الأمم المتحدة إلى مواصلة نهجها الاستباقي في التخطيط ودعت الهيئات الحكومية الدولية إلى توخي المزيد من الواقعية في طلباتها من خدمات المؤتمرات. ومضت قائلة إنه مما يدعو إلى القلق، ملاحظة أنه في حين ارتفعت نسبة اجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية التي زودت بخدمات الترجمة الفورية إلى ٨٧ في المائة

في عام ٢٠٠٥، إلا أن هذه النسبة تقل عن المستويات التي وصلت إليها في الفترات السابقة المشمولة بالتقارير.

٣ - وأضافت أن لجنة المؤتمرات لاحظت أن كافة اجتماعات هيئات الأمم المتحدة التي يوجد مقرها في نيويورك قد عقدت هناك في عام ٢٠٠٥، وطلبت إلى الأمين العام بحث إمكانية زيادة الاستفادة من مركز المؤتمرات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٤ - كما أكدت لجنة المؤتمرات على ضرورة أن يوضع في الاعتبار تأثير تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر على الاجتماعات التي ستعقد في المقر، دون الإضرار بنوعية الخدمات، وفيما يتعلق بمشروع الإدارة الكلية المتكاملة، رحبت لجنة المؤتمرات بالتقدم الذي أحرز، بينما طلبت في نفس الوقت ضمان أن تكون التكنولوجيات الجديدة متوائمة وسهلة الاستعمال، وعلاوة على ذلك طلبت مزيدا من المعلومات عن فرق العمل ذات الصلة وعن عملية متابعة توصياتها. كما كررت اللجنة من جديد قلقها إزاء تأخر تقديم الوثائق وصدورها بعد موعدها المحدد في جميع اللغات الرسمية وأحاطت علما بجهود الأمانة الرامية إلى تصفية المحاضر الموجزة المتراكمة.

٥ - وفيما يتعلق بالترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، أعربت لجنة المؤتمرات عن قلقها إزاء مستوى المراجعة الذاتية وإزاء ارتفاع معدلات الوظائف الشاغرة في نيويورك، وأبرزت الحاجة إلى التخطيط لتعاقب الموظفين في ضوء التغييرات التي ستحدث في قوة العمل على مدى السنوات القليلة المقبلة، وطلبت إعداد تقارير دورية عن اقتراح وضع منهجية شاملة لقياس الأداء والإدارة. وأشارت إلى أن المناقشة عن طريق الفيديو مع مراكز العمل الأخرى قد ركزت على نوعية الخدمات وإرضاء العملاء ومن ثم يطلب مشروع القرار إلى

تقديره في هذا الصدد لرأي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية القائل بأن تقديم الوثائق في الوقت المحدد ينبغي أن يدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة بوصفه مؤشرا من مؤشرات الأداء في الإدارات التي تعد الوثائق.

٨ - ومضى شارحا فقال أن التقرير يتضمن للمرة الأولى إحصاءات إدارية عن تقديم وتجهيز الوثائق وإصدارها قبل الدورة في النصف الأول من عام ٢٠٠٦ (المرفق الرابع) استجابة لطلبات الدول الأعضاء بتوحي وضوح المساءلة في الأمانة العامة. وهي تشكل الأساس للاستنتاجات التي خلص إليها التقرير فيما يتعلق بإدارة الوثائق (الفصل رابعا)، وعندما تقترن بالإحصاءات المتعلقة بالاجتماعات التقليدية لعينة أساسية من الهيئات، فإنها ستساعد على رسم صورة كاملة للعنصرين الأساسيين في عملية إدارة المؤتمرات.

٩ - كما يتضمن التقرير (المرفق الخامس) أول استعراض على الإطلاق تعتمد عليه الدورة التنفيذية للاجتماع السنوي المعني بترتيبات اللغات والوثائق والمنشورات لعام ٢٠٠٦. ونظرا لصعوبة العثور على موظفين أكفاء بالنسبة للغات وللتغيرات الديمغرافية المقبلة في الخدمات المتصلة باللغات، رأى أعضاء الاجتماع إبلاء أولوية قصوى لتدريب موظفي اللغات. ومن ثم تجري إدارته تجربة في التخطيط تتعلق بموظفي اللغات لمعرفة متطلبات الامتحانات لتعيين موظفي اللغات على مدى السنوات الخمس المقبلة، وأبلغت نتائج هذه التجربة إلى مكتب إدارة الموارد البشرية، ودعا اللجنة إلى دعم جهود الأمانة من أجل توفير الموارد الكافية لخدمات المؤتمرات. وقال إن إدارته تعتزم دعم برامج التدريب الداخلية والخارجية، واستحداث نظام لتبادل الموظفين بين المنظمات والمشاركة في أنشطة التوعية في المؤسسات التي تدرب موظفي اللغات للمنظمات الدولية. وفي هذا الصدد يجري بحث إعداد برامج للتدريب على الترجمة التحريرية والشفوية في شتى الجامعات لتلبية احتياجات المنظمة.

الأمين العام أن يقدم تقريرا عن خدمات الترجمة الفورية في جميع مراكز العمل.

٦ - السيد شين جيان (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): عرض تقرير الأمين العام عن خطة المؤتمرات الوارد في الوثيقة (A/61/129 و Add.1) والذي قدم للمرة الأولى كوثيقة واحدة شاملة، عملا بالإصلاحات التي تستهدف ترشيد عملية تقديم التقارير. وقال إن التقرير يغطي مجموعة عريضة من الموضوعات تتعلق بجهود الأمانة في الاستجابة للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء، بما في ذلك طرح خيارات ابتكاره لخدمة اجتماعات المجموعات الإقليمية. وأضاف أنه فيما يتعلق بخدمة المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، حدث تحسن ملحوظ في معدل الاستفادة من المترجمين الفوريين في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، واختير مرشحون لوظيفة تكنولوجيا المعلومات وملء الشواغر في مقصورة الترجمة الفورية العربية. وأضاف قائلا إن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا يعملان على تعزيز تعاونهما فيما يتعلق بتعميم أفضل الممارسات في خدمة المؤتمرات.

٧ - وأضاف أن التقرير يتضمن عددا من العناصر الجديدة. فقد قدمت معلومات عن المساءلة وإدارة الوثائق، والمحاضر الموجزة، ومؤشرات الإنجاز. والهدف من ذلك هو نقل التركيز بعيدا عن معايير عبء العمل، الذي أسفر عن معيار للأداء لا يتسم بالدقة، من خلال التركيز على الكم وحده، وتحويل التركيز بحيث ينصب على قياسات أشمل وأعلى مستوى لأداء منظومة العمل. كما أصبحت الاستنتاجات تنطوي في الغالب أيضا على اقتراحات تشير إلى ما تقتضى الضرورة القيام به من أجل تحسين تنفيذ الولايات المنوطة بالأمانة، ومن الضروري أن توفر اللجنة التوجيه بشأن موضوعات من قبيل تقديم الوثائق في الوقت المحدد ومراقبتها، وتدابير المساءلة والشفافية. وأعرب عن

١٠ - وانتقل إلى تقرير الأمين العام عن آثار المخطط العام لتجديد مباني المقر على الاجتماعات التي ستعقد في المقر أثناء تنفيذه (A/61/300)، قائلاً إن التقرير قد بين بوضوح أن توخي الدقة في التخطيط المسبق من شأنه أن يحول دون تعرض الأنشطة الرئيسية للمنظمة لآثار معاكسة؛ وهو يتضمن توصيات متعددة قد تود اللجنة أن توصي الجمعية العامة بالموافقة عليها. وأعرب عن تقديره، في هذا الصدد، لتوصل لجنة المؤتمرات إلى توافق في الآراء على أن لا يؤثر تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر سلبيًا على نوعية خدمات المؤتمرات أو تقديم الخدمات لجميع اللغات على قدم المساواة.

١٣ - وبالمثل بذل جهد جاد لمعالجة شواغل الدول الأعضاء. فالمحاضر الموجزة للجمعية العامة أصبحت تصدر الآن في غضون ثلاثة أشهر من اختتام الاجتماع. وتم إنجاز الأعمال المتراكمة التي يرجع تاريخها إلى عام ٢٠٠٣، ويجري العمل في المحاضر التي تعود إلى ما قبل عام ٢٠٠٢؛ وتجري عمليات استقصاء سنوية لعينات أساسية من الهيئات الحكومية الدولية، كما تُعقد جلسات إعلامية بشأن نوعية خدمات اللغات مرتين كل عام. ومضى قائلاً إن الجهود ستبذل لتحسين الإجراءات الرامية لقياس رضا الدول الأعضاء عن خدمات المؤتمرات، بمساعدة مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما في ذلك من خلال إعداد استقصاء أكثر فعالية. ويُنظر في الشكاوى المحددة المقدمة من الدول الأعضاء في الحال وتتخذ التدابير اللازمة لعلاجها.

١٤ - وواصل قائلاً إن توخي الدقة في التخطيط والعناية في التنفيذ هما أساس التقدم الذي تحقق. ومن بين الأهداف الأربعة المحددة للإدارة، حدث تحسن فيما يتعلق بحسن التوقيت وفعالية التكاليف. وقال إن زيادة الإنتاجية عن طريق استخدام نهج منظومة العمل ككل هي عملية مستمرة أدت بالفعل إلى تحقيق تحسن ملحوظ في الفعالية. وبيّن أن تحسن نوعية الخدمات يمثل أولوية للإدارة على الدوام، على الرغم من تأثر الهدف بعوامل تخرج أحياناً عن نطاق سيطرتها.

١١ - واستعرض فترة ولايته كوكيل للأمين العام، فأشار إلى أن الإدارة قد نهجت نهجاً استباقياً فيما يتعلق بإدارة المؤتمرات وهي تتقدم تقدماً حثيثاً نحو الإدارة الكلية المتكاملة. كما اعتمد نهج استباقي على المستوى التنفيذي، وبدأ تطبيق فكرة الزايات الكاملة لمنظومة العمل. وبعبارة أكثر تحديداً، ففي مجال إدارة الوثائق أسفر التخطيط المسبق الذي يتخذ شكل نظام تعيين نوافذ زمنية، وضبط عملية الإغفاء عن تحسين تقديم الوثائق في مواعيدها، كما ساعدت القدرة على التخطيط التي تحقق المواءمة بين التخطيط للوثائق قبل الإعداد وبعد التجهيز في تيسير عملية تجهيز الوثائق. بينما أسهم العمل بنظام التدفق الإلكتروني للوثائق، والطباعة حسب الطلب والتوسع في الترجمة التعاقدية والترجمة خارج الموقع في زيادة فعالية العمليات من حيث التكلفة فضلاً عن إصدار الوثائق في وقتها المحدد.

١٢ - ومضى قائلاً إن إدارة جدول المؤتمرات، وتحسين كفاءة البرمجة، بما في ذلك من خلال استخدام النظام الإلكتروني للاجتماعات المعمول به بالفعل في جميع مراكز العمل الأربعة التابعة للإدارة، قد أدى إلى تحسين استخدام موارد خدمات المؤتمرات. وأشار إلى أنه قد حدث تحسن

١٨ - السيدة لوك (جنوب أفريقيا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعربت عن تقديرها للجهود التي يبذلها وكيل الأمين العام لتحسين إدارة المؤتمرات. وقالت إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعلق أهمية كبيرة على نوعية خدمة المؤتمرات وتؤيد توصيات لجنة المؤتمرات الواردة في تقريرها (A/61/32) علاوة على مشروع القرار الوارد في التقرير.

١٩ - وأضافت أنها ترحب بتحسين معدل استخدام موارد المؤتمرات، ولا سيما في نيويورك، إلا أنها تؤكد على ضرورة وضع مقياس أكثر دقة للوقت المهدر بغية ضمان إجراء حساب أدق لعنصر الاستخدام. ومضت قائلة إن الرئيس المقبل للجنة المؤتمرات عليه أن يواصل الممارسة التي بدأها الرئيس الحالي من حيث التشاور مع الهيئات الحكومية الدولية التي لم تستخدم الموارد المخصصة لها لفترة السنوات الثلاث الماضية وأن يبنى على النهج الثلاثي الذي حددته.

٢٠ - وقالت إن المجموعة ما زالت تشعر بالقلق لأن مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، عليه أن يعتمد، بصورة فريدة، على موارد من خارج الميزانية تناهز نصف التمويل الذي يخصصه لموارد المؤتمرات علاوة على التخطيط المركزي والتنسيق. وأوضحت أن هذه الحالة تتعارض مع رغبة الجمعية العامة في أن تعامل جميع مراكز العمل على قدم المساواة؛ واقترحت أن يعالج الموضوع في إطار المناقشات المتعلقة بالميزانية المقبلة. وأشادت بالأمين العام المساعد لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لما يبذله من جهود لزيادة استخدام مرافق المؤتمرات التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا وللزيارة التي قام بها إلى نيروبي.

٢١ - وأعربت عن القلق لأنه على الرغم من مطالبة الجمعية العامة في قرارها ٢٣٦/٦٠ بـ ضرورة قيام الأمين العام باستكشاف السبل الكفيلة بتحسين توفير الخدمات لاجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات

١٥ - ومضى مؤكداً أنه لمس على مدى السنوات الخمس الماضية القدرة المهنية الهائلة والتفاني اللذين يتسم بهما موظفو الإدارة، حتى في أصعب الظروف. فهم حقا أعظم رصيد للمنظمة.

١٦ - وفي ختام عرضه قال إن إصلاح الإدارة، على الرغم من ضرورته، كان واضح الصعوبة منذ خمس سنوات مضت. وصرح بأنه سيترك الإدارة وهو يشعر بالارتياح لأن الإصلاح، وكل التقدم الملموس الذي تحقق قد جعلها في موقف أصعب على مواجهة المستقبل، على الرغم من إدراكه التام أيضا أنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وأعلن أن توجيه اللجنة في هذا الصدد يجيء في أوانه تماما وهو جدير بالتقدير.

١٧ - السيد ساها (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الوارد في الوثيقة (A/61/499) الذي يستعرض تقرير الأمين العام المتعلق بخطة المؤتمرات (A/61/129 و Add.1) قائلا إن اللجنة الاستشارية تلاحظ التقدم المحرز في النهوض بالإدارة الكلية المتعلقة بخدمة المؤتمرات مع كفاءة النوعية في ذات الوقت، وهي تشجع على بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد. وفيما يتعلق باستخدام موارد خدمة المؤتمرات، قال إن اللجنة الاستشارية تلاحظ التحسن في عنصر الاستخدام، وهي تطلب تفسيراً مفصلاً للعناصر التي تسهم في إهدار الوقت في خدمات المؤتمرات. كما تطلب اللجنة الاستشارية أيضا أن تُدرج المعلومات المتعلقة بقدرة الطباعة الداخلية في التقارير المقبلة. وأعرب عن القلق لعدم تنفيذ أساليب ومؤشرات تقييم الإنتاجية والكفاءة وفعالية التكلفة حتى الآن. واختتم عرضه بالقول إن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن اللجنة تعتزم وضع مؤشرات إضافية للأداء.

التأكيد عليه في قرارها ٢٠٢٢/٥٥. وطالبت بتقديم تفسير لتكرار عدم الالتزام بهذه القواعد. وأضافت أن المحاضر الموجزة والمحاضر الحرفية تقومان بدور هام بوصفهما الذاكرة المؤسسية للمنظمة. وأعربت عن ترحيب المجموعة بالمشروع الرائد الذي يستهدف تحسين إتاحة هذه المحاضر، وأعربت عن رغبتها في الحصول على مزيد من التفاصيل عن إمكانية تحديد إطار زمني لصدور هذه المحاضر.

٢٤ - وأعربت عن قلقها إزاء استمرار ارتفاع معدلات الوظائف الشاغرة، وخاصة في الترجمة الشفوية العربية. مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ودعت إلى اتخاذ إجراءات ملموسة في هذا الصدد من قبيل دعوة الدول الأعضاء للمساعدة في الإعلان عن الامتحانات التنافسية وتنظيمها؛ وقد عرضت المجموعة بالفعل تقديم المساعدة في هذا المجال. ونظرا لأن الترجمة التحريرية والشفوية ينبغي أن تكون على أعلى مستوى من حيث النوعية فإن تحقيق وفورات في التكاليف ينبغي أن لا يقدم على النوعية عند تعيين موظفين مستقلين لخدمات اللغات. وقالت إن المجموعة تتطلع إلى تلقي تقييم الأمانة العامة لنظام الإدارة الكلية المتكاملة، وأيدت توصيات لجنة المؤتمرات المتعلقة بآثار المخطط العام لتجديد مباني المقر على الاجتماعات.

٢٥ - السيد بيسالو (فنلندا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدين المنضمين إلى الاتحاد وهما بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحة للانضمام وهي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب وهي، ألبانيا والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا بالإضافة إلى أيسلندا وجمهورية مولدوفا والنرويج وأوكرانيا، فقال إن الأجهزة الحكومية الدولية وهيئات الخبراء التابعة للأمم المتحدة لن يتسنى لها العمل بنجاح دون دعم من المؤتمرات بإصدار الوثائق في الوقت المحدد، وتقديم نوعية عالية المستوى من خدمات

الرئيسية للدول الأعضاء، فإن هذه الخدمات ما زالت تقدم على أساس مخصص وغالبا ما تعتمد على إلغاء اجتماعات أخرى. وهذا لا يشكل حلا طويل الأمد في ضوء حاجة الهيئات المدرجة في جدول الاجتماعات إلى تحسين عنصر الاستخدام. وقالت إنها تتطلع إلى مزيد من التفسير للاقتراحات المقدمة من الأمين العام لمعالجة هذه المشكلة، ولا سيما الاقتراح بتخصيص موارد محددة وبرمجة جدول المؤتمرات لتوفير خدمات أكثر موثوقية للمؤتمرات. وهي اقتراحات تؤيدها مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٢٢ - واستطردت قائلة إن الإدارة فشلت للأسف في علاج المشكلة المزمنة المتمثلة في تأخر صدور الوثائق، الأمر الذي يؤثر تأثيرا سلبيا على العملية التشريعية. وعلى الرغم من أن أمر اتخاذ القرار يرجع في الأساس إلى إدارة المؤتمرات، إلا أن الأمين العام ينبغي أن يلقي بعبء المسؤولية أيضا على الإدارات التي تعد الوثائق لتأخرها في تقديمها مما يحول دون التزامها بقاعدة الأسابيع الستة.

٢٣ - وعلى الرغم من أن الجمعية العامة في قرارها ٢٣٦/٦٠، قد حثت على إنشاء آلية مساءلة داخل الأمانة العامة فيما يتعلق بتقديم الوثائق وتجهيزها وإصدارها، فإنها تلاحظ أن لجنة المؤتمرات لم تقدم أي توصيات في هذا الصدد حتى الآن. وأعربت عن أمل المجموعة أن تفعل اللجنة ذلك بأسرع ما يمكن. وأشارت إلى أن الجمعية العامة قد وضعت مبادئ توجيهية للحد الأقصى لعدد صفحات وثائق الأمانة العامة في قرارها ٢١٤/٥٢ وقرارها ٢٨٣/٥٧، وكررت التأكيد على أن هذه الحدود يجب ألا تطبق على وثائق الهيئات الحكومية الدولية، وأن تنفذ بمرونة، ويجب ألا تضر بنوعية الوثائق من حيث المضمون أو طريقة العرض. كما ينبغي الالتزام بالقواعد المتصلة بتزامن توزيع الوثائق من النسخ المطبوعة ووضعها على موقع الأمم المتحدة بالنسبة لجميع اللغات الرسمية، التزاما بما كررت الجمعية العامة

اللغات، ومرافق اجتماعات مناسبة، وفي نفس الوقت فإن إدارة المؤتمرات تستهلك موارد الميزانية العادية، ولذا فإن الفعالية والكفاءة، والدقة، والجودة والاتساق بين جميع اللغات الرسمية تُشكل كلها أمورا ذات أهمية.

٢٦ - وأضاف أن الإدارة أحرزت تقدما في مجالات كثيرة من مجالات الإصلاح، بما في ذلك الإدارة الاستباقية للوثائق، وحساب القدرات، وتنسيق المصطلحات، والترجمة بالاستعانة بالحاسوب، والمبادرة الشاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات، وبذلك تستجيب للولايات التي عهدت بها الدول الأعضاء إليها. وعليها أن تواصل هذه المبادرات وتحسن تنسيق خدمات المؤتمرات. والاتحاد الأوروبي يُرحب بتحسين تقديم الوثائق في مواعيدها، وارتفاع معدل استخدام خدمات المؤتمرات، ويتفق مع اللجنة الاستشارية في أن أي إهدار للوقت في خدمة المؤتمرات ينبغي تحديده وشرح أسبابه. وأضاف أنه يتعين الحفاظ على توفير خدمة المؤتمرات ونوعيتها في الوقت الذي يجري فيه تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي ينوه بتوصيات الأمين العام في هذا الصدد (A/61/300) ولا سيما التوصية بضرورة عقد الاجتماعات خلال ساعات الاجتماعات المعتادة لكفالة عدم تعطيل أعمال البناء. وأعرب عن تأييده للقرار الذي اقترحتته لجنة المؤتمرات في الوثيقة (A/61/32)، المرفق الأول، وإن كان لا يزال يشعر بالقلق إزاء بعض الموضوعات التي ظلت خارج مشروع القرار، والتي سيطرحها في المشاورات غير الرسمية.

٢٧ - السيد إيسن (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده يود الإشادة باللجنة لاعتمادها لمشروع القرار بتوافق الآراء وأعرب عن أمله في أن تنظر الدول الأعضاء بعناية في تقريرها الوارد في الوثيقة (A/61/32). وإدراكا منه أن ميزانية إدارة المؤتمرات لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ تبلغ ٥٩٠ مليون دولار على وجه التقريب، فإنه يحث الدول

٢٠ في المائة من موظفي دوائر اللغات في المقر في غضون خمسة أعوام.

٣٢ - السيد غلوفينوف (الاتحاد الروسي): أشاد بالدور المحوري للجنة المؤتمرات في إدارة اجتماعات المنظمة ومؤتمراتها، وأعلن عن ترحيبه باختتامها لدورها بنجاح وبمشروع القرار الذي أعدته، الذي سيبسر عمل اللجنة الخامسة. ووصف مبادرات الإصلاح التي تقوم بها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بأنها هامة، لكونها تستهدف تحسين نوعية الخدمات المقدمة للدول الأعضاء باللغات الرسمية الست في قصر الأمم المتحدة ومكاتبها. إلا أن الإصلاح ينبغي أن يؤدي إلى الاستعاضة التدريجية المتأنية عن الممارسات أو المعدات غير الفعالة أو البالية. وينبغي أن تخضع جميع الوسائل الجديدة المرتقبة للتحليل المتأن لضمان إثبات قدرتها على تحقيق النتائج المرجوة وقدرتها على استيعاب الملامح الفريدة لأعمال إدارة المؤتمرات ومراكز العمل جميعاً على السواء.

٣٣ - وأضاف أن مفتاح تحقيق النجاح للإدارة الكلية المتكاملة لخدمات المؤتمرات يكمن في تحقيق تقسيم متوازن للعمل بين المقر والمكاتب الأخرى، وقيام الإدارة بالدور التنسيقي فيما بينها. فالإدارة الكلية المتكاملة ينبغي أن تساعد على وضع جميع وثائق الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، وأن تتيح استخدام تكنولوجيا المعلومات بطريقة سهلة بجميع اللغات الرسمية وتوحيد مصطلحات الأمم المتحدة بحيث تلتزم بصياغة لغوية وأسلوب للتعبير يتوخيان التحديث في هذه اللغات.

٣٤ - من المؤسف، أن القاعدة التي تقضي بمراعاة التزامن في توزيع وثائق الأمم المتحدة الصادرة باللغات الست الرسمية - والتي أكدتها قرارات عديدة للجمعية العامة - ما برحت تُكسر بشكل متكرر. ويبدو ذلك واضحاً بصفة

بالمسؤوليات الموكلة إليها. وأضاف قائلاً، إن جهود الإدارة الإصلاحية، التي تدخل حالياً عامها الخامس، قد أحرزت تقدماً كبيراً، لكنها ينبغي أن تستمر. فالإصلاح ليس مناسباً، ولكنه عملية مستمرة.

٣٥ - وقال إن الإدارة الكلية المتكاملة لخدمات المؤتمرات قد نجحت في التقريب بين مراكز العمل في نيويورك، وجنيف، ونيروبي، وفيينا من بعضها البعض. وأعرب عن أمل وفده في أن يُساعد استخدام هذه المراكز لنظام الترجمة بالاستعانة بالحاسوب على تحسين نوعية منتجها وخدماتها. ونظراً لأن الإدارة مسؤولة عن الإدارة الشاملة لخدمات المؤتمرات في هذه المراكز الأربعة، فإن وفده يود الحصول على مزيد من المعلومات عما قيل عن الافتقار إلى الرقابة والضبط فيما يتصل بالموارد العامة في مراكز العمل خارج نيويورك. ويود أيضاً الحصول على مزيد من المعلومات عن المبادرة الشاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ومجلس إدارة تكنولوجيا المعلومات نظراً لأن مقر العمل ينبغي أن يكون مستعداً لجمع المعلومات وتشاؤها والتشاور بشأنها.

٣٦ - وشدد على أهمية إصدار الوثائق في مواعيدها كعنصر جوهري في التسيير السلس والفعال للعملية الحكومية الدولية. وما برحت هذه المشكلة مستمرة على الرغم مما شهدته من تحسن مؤخرًا. وأعرب عن اتفاق وفده في الرأي مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على أن الموضوع ينبغي أن يُدرج في الميزانية البرنامجية المقترحة بوصفه مؤشراً من مؤشرات الأداء بالنسبة للإدارات التي تُعد التقارير. وأشار إلى أن هناك مشكلة أخرى طويلة الأمد وهي مشكلة معدل شغور الوظائف في أقسام اللغات في كثير من مراكز العمل، وخاصة في نيروبي. وقال إن وفده يأمل أن تتمكن الأمانة العامة من التوصل إلى أفكار ابتكارية لحل تلك المشكلة، نظراً لأن المشكلة ستتفاقم مع تقاعد

أيضا، وعن تأييد وفده التام للمبادرة الرامية إلى إجراء اتصالات أنشط بمؤسسات التعليم العالي بغية تحسين الإمداد بموظفي اللغات. وقال إن على الإدارة أن تضع في اعتبارها أيضا أن جميع خدمات اللغات لا بد أن تحظى بمعاملة تفضيلية على قدم المساواة فيما يتصل بظروف العمل والموارد البشرية والمالية لضمان استمرار الاتساق في نوعية خدمات المؤتمرات، وهي مسائل أثارها الجمعية العامة في قراراتها ٢٦٥/٥٩ و ٢٣٦/٦٠ بآء. وأضاف أن تنفيذ المخطط العام لتحديد مباني المقر ينبغي ألا يضر بنوعية خدمات المؤتمرات أو بالمساواة في معاملة كافة خدمات اللغات في الأمانة العامة.

٣٧ - السيد دياب (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده يولي أهمية كبرى للخصوصية الاستثنائية التي تتمتع بها منظمة الأمم المتحدة والمتمثلة بتعدد اللغات. إذ يشكل إصدار الوثائق والترجمة التحريرية والشفوية العصب الرئيسي لعمل الوفود في الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية للجان الرئيسية واللجان المنبثقة عنها ومن ثم يجب أن تراعى أعلى معايير الجودة والدقة. وأضاف أن وفده يؤكد على أهمية لجنة المؤتمرات التي هي هيئة حكومية مهمتها مراقبة ومتابعة شؤون المؤتمرات الخاصة، وقد قدمت بوصفها محفلا له أهمية خاصة للوفود التي تستخدم لغات غير اللغة الانكليزية، تقريرا منيرا ومفيدا.

٣٨ - واستطرد قائلا إن وفد بلاده يعرب عن ارتياحه لارتفاع معامل الاستخدام لموارد ومرافق خدمات المؤتمرات في مراكز العمل الأربعة، إلا أنه يشدد على أهمية كفاءة المعاملة المتكافئة لجميع مراكز العمل بالأمم المتحدة، وخاصة من حيث الموارد المالية، حسبما طلبت الجمعية العامة في عدد من قراراتها. وأعرب عن قلق وفده إزاء استمرار صعوبة ملء الشواغر في خدمات اللغة العربية، التي أصبحت مشكلة مزمنة وعلى الأمانة العامة أن تعالجها بوسائل قد يكون منها

خاصة في مثال حديث وهو صدور أول تقرير موحد لعام ٢٠٠٥، أعد امثالاً للجزء خامسا من قرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٠ بشأن الاستثمار في الأمم المتحدة: من أجل منظمة أقوى على الصعيد العالمي، بلغة واحدة فقط من اللغات الرسمية الست، في تجاهل لقاعدة التوزيع المتزامن والنظام الداخلي للجمعية العامة. ونظرا لأن ذلك التقرير ظهر في إطار برنامج عمل اللجنة الخامسة، فإن وفده يود أن تعيد الأمانة إصداره على وجه السرعة وأن تشرح السبب في ظهور هذه الحالة.

٣٥ - ومضى قائلا إنه لما كان المقياس الأساسي لنوعية خدمات المؤتمرات التي تقدمها الإدارة هو رضاء الدول الأعضاء، فيتعين على الإدارة وضع نظام شامل لإجراء تقييم مستمر لرضاء العميل. وينبغي أن تتاح للدول الأعضاء فرصا متساوية لإبلاغ تقييمها لكبار المديرين في الإدارة، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٠ بآء. وتعد الجلسات الإعلامية التي تعقدها الإدارة للدول الأعضاء مرتين سنويا تطورا إيجابيا لشرح المسائل الراهنة المتعلقة بخدمة المؤتمرات للوفود وتمكينها من الإعراب عن رأيها. إلا أن الإدارة ينبغي أن تكفل العمل بهذه الآراء. وصرح بأن وفده ما برح يشعر بالقلق إزاء التفاوت في مستوى جودة الترجمة الفورية من الروسية إلى الانكليزية. فالترجمة الشفوية والتحريرية إلى الروسية ليست فوق مستوى النقد، وإن كانت قد تحسنت في الآونة الأخيرة. وقال إن وفده يلاحظ بصفة خاصة الخطوات التي تتخذها دائرة الترجمة الروسية من أجل تحسين مسائلة المترجمين كأفراد عن نوعية العمل الذي يقدمونه.

٣٦ - ومضى قائلا إن الامتحانات التنافسية للمترجمين الفوريين والحررين ومدوني المحاضر الحرفية باللغة الروسية التي عقدت في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ ينبغي أن تساعد الأمانة على تعيين موظفين أكفاء. وأعرب عن أمل وفده في أن تكون الامتحانات التنافسية للغات الرسمية الأخرى ناجحة

ومن ثم أتاحت تحسين التفاعل بين مراكز العمل الأربعة التابعة للأمم المتحدة وتحسين نوعية الخدمة بشكل عام.

٤١ - كما تحسنت الحالة بالنسبة لتقديم الوثائق ولو حظت مرونة أكبر وإدراكا أعظم للأولويات مما يسر إصدار الوثائق في المواعيد المحددة لها. ونظرا لتكرار التأخير في إصدار الوثائق بسبب تأخر الإدارات التي تعد الوثائق في تقديمها، قال إنه يحث الإدارة على زيادة الاتصالات مع الإدارات التي تعد الوثائق بغية الحد من التأخير.

٤٢ - وأردف قائلاً إنه فيما يتعلق بالمساءلة، فقد قدمت الإدارة تدابير لتقييم الأداء على نحو تدريجي، يشمل قياس رضا العميل. كما أثنى وفده على التدابير التي اتخذت لتحسين نوعية خدمات اللغات من خلال تدريب موظفين إضافيين في دوائر اللغات وعقد جلسات معلومات مع الدول الأعضاء مرتين سنويا لمعرفة الملاحظات الواردة من العملاء. ويتعين على الإدارة أن تضمن استخدام المترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين لأحدث الوسائل التكنولوجية. ويتعين أن يوفر لموظفي اللغات المستقلين ظروف عمل مكافئة للموظفين الدائمين. ومن الضروري للغاية مراعاة التزامن في توزيع الوثائق بجميع اللغات الرسمية الست للتعبير عن أهميتها جميعا.

٤٣ - السيد حسين (باكستان): قال إن الجهود التي قامت بها إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات لتنسيق حساب القدرات على مستوى جميع مراكز العمل بالأمم المتحدة واتباع النهج الاستباقي في إدارة الوثائق تحرز تقدما نحو تحقيق الإصلاح المنشود في قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٦٠ بء. ودعا إلى توخي الحذر لئلا تؤثر الترجمة بالاستعانة بالحاسوب سلبا على دقة الترجمة أو نوعيتها. وأعلن ترحيب وفده لزيادة عنصر الاستخدام الشامل من ٨٣ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٨٥ في المائة في عام ٢٠٠٥. وأضاف أنه في

التماس المساعدة من الدول الأعضاء في الإعلان عن الوظائف الشاغرة وتيسير إجراء امتحانات تنافسية لشغلها. ومضى قائلاً إن ما يشغل وفده أيضا هو توقع تقاعد ٢٠ في المائة من مجموع موظفي اللغات بالمقر في غضون خمسة أعوام. وأضاف أن وفده يؤيد الجهود التي تبذلها الأمانة لإقامة صلات أوثق بالجامعات لكفالة أن يكون خريجوها متمتعين بالمهارات التي تحتاجها المنظمة.

٣٩ - واستطرد قائلاً إن وفده يشدد على أهمية خدمات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية باللغات الرسمية، ويؤكد ضرورة أن تعكس هذه الترجمات أحدث المعايير والمصطلحات، وينبغي أن تتواصل الجهود الرامية إلى ضمان جودة نوعية الوثائق وتقديمها في حينها، كما يشدد على أهمية التوزيع المتزامن بجميع اللغات الرسمية. وأبدى أسف وفده لنشر الوثائق بالموقع على شبكة الإنترنت ببعض اللغات دون غيرها. وقال إن المنظمة يجب أن تواصل توفير خدمات المؤتمرات للمجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى، نظرا لأهميتها في تيسير سير أعمال دورات الهيئات الحكومية الدولية. وأضاف أن المحاضر الموجزة هي ذاكرة الأمم المتحدة المؤسسية، ومن ثم يثني وفده على المشروع التحريبي الذي يهدف إلى تصفية المحاضر الموجزة المتأخرة، كما يؤيد فكرة وضع إطار زمني دائم لإصدار هذه المحاضر.

٤٠ - السيد شن يانجي (الصين): أثنى على التقدم الذي أحرزته إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على مدى السنوات الخمس الماضية. وقال إن الإدارة تحولت تدريجيا من إدارة تستجيب لما يُطلب منها من خدمات إلى إدارة استباقية في التخطيط للخدمات، محققة خطوات عظيمة في مجال الإدارة الشاملة، وخدمة الاجتماعات التي تعقدتها المجموعات الإقليمية، وتوفير خدمة المؤتمرات وتحديد مقياس للأداء. كما أنها استخدمت تكنولوجيا المعلومات على نحو مكثف،

الدول الأعضاء من المشاركة في المناقشات. وقال إن الهدف الأساسي من المحاضر الموجزة لاجتماعات الهيئات الحكومية الدولية هو توفير سجل دقيق وفعال بدلا من محاولة توفير التكاليف. ونظرا للتقاعد الوشيك لقطاع كبير من موظفي اللغات المدرّبين، فإن وفده يرحب بالاقتراح الوارد في الفقرة ٨٦ من تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة (A/61/129).

٤٥ - وانتقل إلى المشكلة الدائمة وهي مشكلة التأخر في إصدار الوثائق التي تؤثر تأثيرا سلبيا على مداورات الهيئات الحكومية الدولية، وخاصة في حالة صغر حجم الوفود. وعلى الرغم من ازدياد عدد الوثائق التي صدرت في موعدها المحدد في السنة الماضية، ما زالت الحالة أبعد من أن تبعث على الرضا فالشفافية والمساءلة أمران جوهريان في هذا الصدد، وخاصة فيما يتصل بالتعليقات الواردة من الهيئات الحكومية الدولية المعنية.

٤٦ - واختتم كلمته قائلا، إنه في ضوء أعمال الإنشاء التي ينتظر أن تبدأ في المستقبل القريب بموجب المخطط العام لتجديد مباني المقر، فإن وفده يرغب في حث جميع من يطلبون عقد اجتماعات في المقر على الاتصال بإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات بهدف الاستخدام الأمثل لأماكن المؤتمرات الشحيحة.

٤٧ - السيد غيتاشيو (إثيوبيا): رحب بتحسين العام في المعدل الشامل لاستخدام خدمات المؤتمرات في جميع مراكز العمل بالأمم المتحدة. ونوه بتحسين معدل الاستخدام في مركز المؤتمرات التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا الكائن في أديس أبابا، الذي وصل إلى ٦٧,٩ في المائة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وأعرب عن سعادته في هذا الصدد لمعرفة أن اللجنة لديها فريق قوي لتكنولوجيا المعلومات ومرافق جيدة للطباعة والنشر. وقال

حين يتحقق معيار الـ ٨٠ في المائة لأول مرة في نيويورك، فإن عنصر الاستخدام قد انخفض في مركز آخر من مراكز العمل. وقال إن الجهود المبذولة للقضاء على إهدار الموارد المتصلة بخدمة المؤتمرات ينبغي أن تشمل مراعاة الدقة في عقد الاجتماعات نظرا لأن كل ساعة زمن في خدمة المؤتمر خدمة كاملة تكلف المنظمة آلاف الدولارات. وينبغي أن تكون الاجتماعات المفاجئة، عند أدنى حد ممكن، إذ أنها تستخدم موارد يمكن بدلا من ذلك أن تحول إلى حساب التنمية. إلا أن اللجنة الخامسة تجد أحيانا أن عليها أن تجتمع لساعات طويلة لتستكمل عملها وينبغي أن تكفل لها موارد كافية في الميزانية. وينبغي ضمان المساواة في معاملة جميع مراكز العمل وجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وأعرب عن قلق وفده في هذا الصدد إزاء ارتفاع مستوى الشغور في خدمات اللغات في نيروبي. ودعا إلى معالجة المشكلة على سبيل الأولوية.

٤٤ - وفيما يتعلق بخدمة المؤتمرات التي تعقدتها المجموعات الإقليمية والمجموعات الرئيسية الأخرى للدول الأعضاء، فإن الأرقام تشير إلى اتجاه إيجابي نظرا لتقديم خدمات الترجمة الشفوية إلى ٨٧ في المائة من الاجتماعات التي عقدت في عام ٢٠٠٥، مقابل ٨٥ في المائة من الاجتماعات التي عقدت في عام ٢٠٠٤. إلا أن هناك مجالا كبيرا لتحقيق التحسن، نظرا لأن ٩٨ في المائة من اجتماعات المجموعات الإقليمية زودت بخدمات الترجمة الشفوية في الفترة ما بين أيار/مايو ٢٠٠١ ونيسان/أبريل ٢٠٠٢. وأضاف أن عمل الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة يعتمد اعتمادا كبيرا على نوعية ودقة الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية المقدمة. وأعلن أن وفده يرغب من ثم في أن يحصل على مزيد من المعلومات عن كيفية التعامل مع شكاوى الدول الأعضاء بخصوص نوعية الترجمة. ودعا إلى إصدار جميع وثائق المؤتمرات أيضا في وقت واحد باللغات الست الرسمية كافة لضمان أن تتمكن جميع

المتصلة بمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وتقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "تدابير إضافية لتعزيز دعم منظومة الأمم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" مقترنا بتعليقات الأمين العام على ذلك التقرير وتعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. كما نظرت لجنة البرنامج والتنسيق أيضا في مسألة تحسين أساليب وإجراءات عملها.

٥١ - وأعربت عن إشادة لجنة البرنامج والتنسيق بمكتب خدمات الرقابة الداخلية لقيامه بتحسين التقرير المتعلق بأداء البرامج في الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، استجابة لطلبات الجمعية العامة ولجنة البرنامج والتنسيق ومن أجل تعزيز ثقافة قياس التقدم على أساس النتائج في الأمم المتحدة. وتوصي لجنة البرنامج والتنسيق أيضا أن يعمل جميع مديري البرامج والموظفين التابعين لهم على زيادة استخدام البيانات المتعلقة بأداء البرامج في عمليات صنع القرار.

٥٢ - ومضت قائلة إن لجنة البرنامج والتنسيق قد درست أيضا جزأي الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وأوصت اللجنة فيما يتعلق بالإطار الاستراتيجي المقترح (الجزء الأول)، أن تقوم الجمعية العامة باستعراضه، لكي يعكس بصورة أدق أهداف المنظمة الأبعد مدى. وفيما يتعلق بالخطة البرنامجية لفترة السنتين، أصدرت اللجنة توصيات بشأن ٢٦ برنامجا من البرامج الـ ٢٧ المدرجة في الخطة. فقد أوصت بأن يوكل البرنامج ١٩ (حقوق الإنسان) إلى اللجنة الثالثة لاستعراضه والبت فيه، وبأن يوكل البرنامج ٧ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) والبرنامج الفرعي ١ من البرنامج ٧ (دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق) إلى اللجنة الثانية لاستعراضه والبت فيه في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج" بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥٧/٦٠ الفقرة ٣.

إنه يتفق مع وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات على أن الاتحاد الأفريقي يجب أن ينظر في إسناد التعاقد الخارجي المتعلق بإنجاز بعض أعمال النشر التي تقوم بها إلى اللجنة الاقتصادية. كما أنه يتفق مع الاقتراح الذي يرى أن اللجنة ينبغي أن تتعاون بشكل أكبر مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في مجال التكنولوجيا وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

٤٨ - السيدة أودو (رئيسة لجنة المؤتمرات): صرحت بأنه بدلا من إضاعة وقت اللجنة، فستؤجل تقديم إجابات تفصيلية عن الأسئلة الهامة التي طرحت ريثما يتسنى بحثها في المشاورات غير الرسمية.

٤٩ - السيد شين (وكيل الأمين العام لإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات): قال إن جميع التعليقات التي أدلى بها ستوضع في الاعتبار في ولاية اللجنة المقبلة. وفيما يتعلق بالتقرير الموحد عن أعمال المنظمة الذي طلبه الاتحاد الروسي وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٨٣/٦٠، قال إنه يفهم أن القرار يشير إلى نموذج أولي يقتضي التعليق عليه من ناحية المضمون والشكل وليس كوثيقة للنظر فيها حاليا.

البند ١١٨ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج (A/61/6) (الجزء الأول) و (البرامج ١-٢٧)، (A/61/16، A/61/64، A/61/83 و Corr. 1 و A/61/125)

٥٠ - السيدة تايلور روبرتس (رئيسة لجنة البرنامج والتنسيق): عرضت تقرير لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والسنتين الوارد في الوثيقة (A/61/16)، فقالت إن لجنة البرنامج والتنسيق استعرضت المسائل البرنامجية، بما فيها الأداء البرنامجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛ والإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ وعددا من تقارير التقييم التي أصدرها مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأضافت أن اللجنة نظرت أيضا في مسائل التنسيق

والإداري لتخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8). وأضاف أن الإطار الاستراتيجي المقترح يتكون من موجز الخطة، والخطة البرنامجية لفترة السنتين وتشمل ٢٧ برنامجا. ويترجم الإطار الاستراتيجي للفترة الولايات التشريعية إلى برامج وبرامج فرعية وسيشكل الأساس للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٥٧ - واستطرد قائلا إن الدول الأعضاء أكدت من جديد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، التي راعت بصورة كاملة لدى إعداد الإطار الاستراتيجي المقترح، أهمية وجود نظام فعال متعدد الأطراف، كما اعترفوا بأن الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمران أساسيان للنمو الاقتصادي المطرد وللتنمية المستدامة والقضاء على الجوع والفقر. كما عقدوا العزم على اتخاذ تدابير محددة لمواصلة السعي إلى إيجاد السبل لتنفيذ نتائج مؤتمر قمة الألفية والمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة الأخرى التي تعقدها الأمم المتحدة. وترد الأولويات المقترحة للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في الفقرة ٩ من الوثيقة A/61/6 (الجزء الأول).

٥٨ - ومضى قائلا إن الإطار الاستراتيجي المقترح قد جرى استعراضه بالفعل من جانب الهيئات القطاعية والتنفيذية والإقليمية المعنية. إلا أنه عملا بقرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨، سيجري، استكمال البرامج، عند الاقتضاء، لكي تعكس أثر القرارات الحكومية الدولية التي اتخذت بعد إعداد الإطار. وعلاوة على ذلك، سيجري استعراض كل برنامج بالتفصيل أثناء إعداد الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقد جرى الاسترشاد بالخبرة المكتسبة منذ وضع الإطار المنطقي في إعداد الاقتراحات وممارسة الإبلاغ على أساس تحقيق النتائج، كما أسهمت أيضا في فهم أوسع لهذا الإطار.

٥٣ - ومضت قائلة إن لجنة البرنامج والتنسيق وافقت على ضرورة أن يواصل مكتب خدمات الرقابة الداخلية الاضطلاع بتقييمات مواضيعية لتقديمها إلى لجنة البرنامج والتنسيق واختيار موضوعات للتقييم حتى عام ٢٠٠٩. وأصدرت اللجنة عدة توصيات بشأن مسألة التنسيق فيما يتصل بتقرير الاستعراض العام السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وقد أوصت اللجنة، ضمن جملة أمور، بأن يقدم المجلس تقريرا عن التقدم المحرز في التغلب على الصعاب التي تقابلها وكالات الأمم المتحدة في مجال معالجة موضوعي سوء التغذية والجوع.

٥٤ - واستطردت قائلة إن اللجنة أصدرت توصيات أيضا تتعلق بتقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ونوهت بالإنجازات الأساسية التي أحرزتها وكالات الأمم المتحدة في تنفيذ الشراكة.

٥٥ - وعملا بالفقرة ٢٥ من قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩، عقدت لجنة البرنامج والتنسيق اجتماعا يتعلق بأساليب عملها وإجراءاتها متخذة الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالبند المعتمد في دوراتها من الثامنة والثلاثين إلى الرابعة والأربعين والاقتراحات التي قدمتها الوفود في الدورتين الخامسة والأربعين والسادسة والأربعين أساسا لعملها. وأضافت أنه في أعقاب مناقشة مستفيضة للبند، قدمت ورقة غير رسمية حظيت باتفاق واسع النطاق من جانب لجنة البرنامج والتنسيق (A/61/16، الفقرة ٤٣٩).

٥٦ - السيد ساش (المراقب المالي): عرض الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (A/61/6) الجزء الأول والبرامج من ١-٢٧)، الذي أعد عملا بقراري الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨ و ٢٧٥/٥٩ والنظامين الأساسيين

٦٢ - وقال إن معدل التنفيذ للنواتج التي صدرت بها تكاليفات قد زاد من ٨٤ في المائة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٩٠ في المائة، وهو أعلى معدل أنجزته الأمانة العامة على الإطلاق. ومن ثم يتضح أن هناك تخطيطاً أكثر واقعية واستخداماً للموارد أكثر فعالية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وأضاف إن الشراكة بين مكتب خدمات الرقابة الداخلية وشعبة تخطيط البرامج والميزانية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ذات أهمية محورية في جهود المكتب من أجل تعزيز نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق. وقد أدى عدد من الآليات والتسهيلات التي يتبعها المكتب إلى تعزيز جمع البيانات وتحليلها وعرضها فيما يتعلق بالإنجازات البرنامجية.

٦٣ - وانتقل إلى تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائجه على تصميم البرامج وإنجازها والتوجيهات المتعلقة بالسياسات (A/61/83 و Corr.1)، فقال إنه يتضمن استعراضاً عاماً لممارسات التقييم وقدراته في الأمانة العامة خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وهو يوجز عملية إجراء التقييم في الأمانة العامة ويعرض النتائج الأساسية لتقييم عينة من تقارير التقييم التي أعدت أثناء فترة السنتين قيد الدراسة. ويختتم التقرير باقتراح مواضيع للتقييمات المواضيعية والتقييمات المتعمقة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩.

٦٤ - ومضى قائلاً إن التقرير يفصل اثنتين من النتائج الرئيسية: أولاً، على مستوى البرنامج، قدمت الأمانة العامة صورة سلبية وإيجابية فيما يتصل بممارسة التقييم. فبعض الإدارات خصصت موظفين وموارد لعملية التقييم، بينما قامت إدارات أخرى بالتقييم على أساس مخصص. وأوضح أن عدم وجود مصطلحات مشتركة لتحديد التقييمات يعد مشكلة مستمرة. وفي حين يحاول مكتب خدمات الرقابة الداخلية توضيح مصطلحات الرصد والتقييم عن طريق نشر

٥٩ - واستطرد قائلاً إن اللجنة الخامسة ستنتظر أيضاً خلال مداولاتها في إجراء تعديلات برنامجية للخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتعلق التنقيحات المقترحة، التي استعرضتها لجنة البرنامج والتنسيق بالبرنامج ٧ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية) والبرنامج ١١ (البيئة)، والبرنامج ١٤ (التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا) والبرنامج ١٦ (التنمية الاقتصادية في أوروبا). وهي مبينة في الوثيقة (A/61/125).

٦٠ - السيد غيراسيف (مكتب خدمات الرقابة الداخلية): قدم تقرير الأمين العام عن أداء برامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ الوارد في الوثيقة (A/61/64) وقال إن التقرير يتاح مرة أخرى في نسختين، واحدة مطبوعة وواحدة إلكترونية. وقال إن النسخة الأولى موجزة قدر الإمكان، بينما تعتبر النسخة الإلكترونية شاملة ومزودة بأكثر من ٢٠٠ ١ وصلة إلكترونية مباشرة للمعلومات ذات الصلة.

٦١ - وقال إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية قد لاحظ بصفة عامة، حدوث تحسن ملحوظ في مضمون ودقة توقيت الرصد والإبلاغ خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ويرجع ذلك جزئياً إلى التدريب المكثف الذي يقدمه المكتب. ويقدم الفصل الأول من التقرير عرضاً عاماً للنتائج الرئيسية التي حققتها الأمم المتحدة، بينما يبين الفصل الثاني النتائج التي حققتها كل برنامج من البرامج. واستجابة لطلبات لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة، يتضمن التقرير أيضاً فرعاً مخصصاً للتحديات، والعراقيل والأهداف غير المنجزة على المستوى البرنامجي. ويعرض الفرع بء من الفصل الأول تحليلاً موجزاً لإنجاز النواتج والاستفادة من الموارد، بينما يعرض الفصل الثاني إجمالي معدلات التنفيذ لكل برنامج وبرنامج فرعي.

فرعية وبتحديد التغييرات البرنامجية الناتجة عن القرارات التي تتخذها الهيئات الحكومية الدولية. وهي توفر للدول الأعضاء الاطمئنان إلى أن أنشطة المنظمة واستراتيجياتها مستمدة من الأولويات التي حددتها تلك الدول، الأمر الذي ييسر إلى حد كبير الدور الرقابي الذي تقوم به الجمعية العامة.

٦٨ - وأعربت عن ترحيب مجموعة الـ ٧٧ والصين وتأييدهما القوي للتوصيات الواردة في تقرير لجنة البرنامج والتنسيق، كما أعربت عن تقديرها لمكتب خدمات الرقابة الداخلية لتحسين شكل التقرير المتعلق بأداء البرنامج. وأضافت أن المجموعة تثق في أن مديري البرامج سيبدلون أقصى ما في وسعهم لتحسين تنفيذ البرامج وأنهم سيتحملون مسؤولية استمرار أي قصور في الأداء.

٦٩ - ومضت قائلة إن لجنة البرنامج والتنسيق، قد استعرضت في دورتها السادسة والأربعين الإطار الاستراتيجي المقترح لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. واللجنة جديرة بالتهنئة لاستكمالها تنقيح الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين في غضون الفترة المخصصة لإنجاز هذه المهمة. إلا أنه نظرا لأن موجز الخطة لا يفي تماما بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨ لأنه لا يعكس بدقة الأهداف الأبعد مدى للمنظمة، لذلك يتعين على الأمانة العامة أن تستعرضه وتعيد عرضه على الدول الأعضاء كي تنظر فيه. وتقتضي الحكمة في ذات الوقت الموافقة على أولويات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لتفادي التأخير في إعداد الميزانية البرنامجية المقبلة. ويتعين على مديري البرامج في المستقبل القيام بدور أكثر فعالية في إعداد موجز الخطة وأن يشرف المكتب التنفيذي للأمين العام على عملية الإعداد.

٧٠ - واستطردت قائلة إن اللجنة قد أجرت بحثا قيما ومفصلا لمسائل التنسيق التي ظهرت في تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والتقارير

مسرد بمصطلحات التقييم ودليل على الإنترنت، ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

٦٥ - وأشار إلى أن النتيجة الأساسية الثانية التي وصل إليها التقرير هي أن قدرة التقييم المركزي للمكتب غير كافية وغير قادرة على تمكينه من الاضطلاع الكامل بولايته. ولفت الانتباه في هذا الصدد إلى الفقرة ٢٤ من التقرير وأكد على أن إجراء تقييم متعمق كل ٢٧ سنة لا يعتبر نهجا مقبولا بالنسبة للولاية المنصوص عليها في البند ٧-١ الوارد في الوثيقة ST/SGB/2000/8. ونظرا لأن إعداد تقارير متعمقة وتقارير مواضيعية تستهلك معظم قدرة الموظفين الأربعة في شعبة التقييم، فلن يتوفر سوى قدر ضئيل من الموارد للاضطلاع بالأنشطة الأخرى المنوطة بها مثل كفالة معايير النوعية، وتكييف ونشر معلومات التقييم وتقديم الدعم المنهجي.

٦٦ - وفي نهاية عرضه أشار إلى أن لجنة البرنامج والتنسيق، قد لاحظت في دورتها السادسة والأربعين أن التقييم يعتبر مهمة حيوية للغاية وأن التقرير يوفر بيانا مفيدا وواضحا عن تواتر ممارسة التقييم ونوعيته. ونظرا لأن موضوع القدرة على التقييم يرد ضمن مسائل تجري مناقشتها في سياق التقييم الخارجي المستقل لنظم مراجعة الحسابات والرقابة والإدارة في الأمم المتحدة، فإنه يتطلع إلى الحصول على توجيهات من اللجنة الخامسة بشأن التدابير اللازمة لتعزيز هذه القدرة على جميع الصعد.

٦٧ - السيدة لوك (جنوب أفريقيا)، تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن لجنة البرنامج والتنسيق كجهاز فرعي رئيسي تابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة مكرس للتخطيط والبرمجة والتنسيق، تقوم بدور أساسي في وضع البرامج من خلال كفالة قيام الأمانة العامة بترجمة الولايات التشريعية بدقة إلى برامج وبرامج

العامة من أثر على صدور التقارير في الوقت المحدد، فإنها كررت التأكيد على ضرورة الالتزام بقاعدة الأسابيع الستة وحثت الأمانة العامة على كفالة صدور وثائق الدورة السابعة والأربعين للجنة البرنامج والتنسيق قبل الدورة بوقت كاف. واختتمت تعليقيها بمناشدة الدول الأعضاء البدء في إجراء مشاورات غير رسمية بطريقة بناءة. فلن يكون من المفيد طرح مسائل مثيرة للانقسام لن تحظى بموافقة جميع الأعضاء.

٧٣ - السيد بيسالو (فنلندا) تكلم باسم الإتحاد الأوروبي والبلدين المنتسبين بلغاريا ورومانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا المرشحتان للانضمام إلى الإتحاد، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، ألبانيا والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود وصربيا المحتمل ترشيحها للانضمام إلى الإتحاد، بالإضافة إلى أيسلندا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والنرويج، مؤكداً على وجود تحليل دقيق وشامل للإطار الاستراتيجي، والذي يمكن أن يوجه الأمانة العامة نحو الأولويات التي ينبغي أن تسعى لتحقيقها والوسيلة الكفيلة بتنفيذ تلك الأولويات على النحو الواجب. ومن ثم ينبغي بذل الجهود لتعزيز التقارير المتعلقة بذلك.

٧٤ - وأضاف أن لجنة البرنامج والتنسيق تقوم بدور هام في إعداد الميزانية. وريثما يتم إصلاح الإجراءات المتعلقة بالميزانية، يتعين على اللجنة تقييم مرحلة التخطيط على أساس مؤشرات الإنجاز والإنجازات المتوقعة ذات الصلة. وفي هذا الصدد شدد على ضرورة تحسين أساليب عمل اللجنة بغية الاستجابة بفعالية لمتطلبات الإنشاءات الحالية في المنظمة وعملا بطلبات الجمعية العامة المتكررة وبالقرار الذي اتخذته اللجنة ذاتها في دورتها الرابعة والأربعين.

٧٥ - وأعرب عن ترحيب الإتحاد الأوروبي بتقرير لجنة البرنامج والتنسيق، وقال إنه ينظر إلى تعليقاتها في إطار إيجابي. إلا أن هناك عدداً من المسائل تتعلق بأساليب عمل اللجنة

المتعلقة بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقالت إن المجلس يقوم بدور حيوي في تنسيق منظومة الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها. ويتعين على المجلس على الأخص أن يسعى من أجل زيادة تنفيذ جدول أعمال التنمية عن طريق تنسيق أعمال وكالات الأمم المتحدة كافة في مجال مكافحة الجوع والفقر وتقديم تقارير عن التقدم المحرز. ولا بد أن يواصل المجلس كفالة التنسيق الفعال لجهود منظومة الأمم المتحدة الرامية لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، نظراً لأن دعم الشراكة الجديدة على نطاق المنظومة يشكل أولوية للمنظمة. وبناءً على ذلك، تؤيد مجموعة الـ ٧٧ والصين التوصية بتعزيز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا بغية تنسيق مساهمات وكالات الأمم المتحدة للشراكة الجديدة والمساعدة على تنفيذها على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وفي هذا الصدد، تشارك المجموعة اللجنة أيضاً الرأي بشأن أهمية التقييمات المواضيعية التي يجريها مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

٧٦ - وتقدر مجموعة الـ ٧٧ والصين الجهود التي تبذلها اللجنة للاستجابة لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥٧/٦٠ وتعلن عن رضائها لامتنال اللجنة الكامل لأحكام ذلك القرار ولأحكام قرار الجمعية العامة ٢٧٥/٥٩. وأوضحت أن اللجنة بوصفها هيئة حكومية دولية لديها كامل الحق في تحسين أساليب عملها بأي طريقة تعتبرها ضرورية، ومن ثم يسعد المجموعة التوصل إلى اتفاق واسع النطاق على النص الذي وضعه الرئيس. وهذا التطور يبشر بالخير لدى طرحه لمزيد من المناقشة بشأن الموضوع، الذي ينبغي أن يصبح بنداً مستمرا على جدول أعمال اللجنة.

٧٢ - ومضت قائلة أنه من الضروري للغاية ضمان أن هيئات الخبراء والهيئات الحكومية الدولية قد تلقت الوثائق ذات الصلة مقدماً. وفي حين أعربت عن تفهمها لما تركته الظروف الفريدة التي اتسمت بها الدورة الستون للجمعية

ينبغي أن تناقش في دورتها السابعة والأربعين. ويمكن النظر في بعض هذه المسائل أثناء استعراض إجراءات الميزنة التي ستجري في الدورة الثانية والستين للجمعية العامة. وأعلن أنه يؤكد من جديد التزامه بالسعي للتوصل إلى اتفاق مشترك على هذه المسائل.

٧٦ - وأشار إلى أنه لم يتخذ قرار بشأن موجز الخطة الوارد في الجزء الأول من تقرير الأمين العام (A/61/6) (الجزء الأول)). وفضلا عن ذلك فإنه يتعين الانتهاء من البرنامج (١٩) (حقوق الإنسان) والبرنامج الفرعي ١ (دعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتنسيق) من البرنامج ٧ (الشؤون الاقتصادية والاجتماعية). وأعرب عن أمله أن توضع في الاعتبار آراء الخبراء ذات الصلة أثناء مناقشة هذه البنود.

٧٧ - السيد تورينغتون (غيانا) تكلم باسم مجموعة ريو، فأعرب عن تأييده لتوصيات لجنة البرنامج والتنسيق ورحب بجهودها الرامية لوضع مصالح جميع الدول الأعضاء في الاعتبار. كما أشاد باللجنة للنتائج الناجحة التي تمخضت عنها مداولاتها بشأن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ولدورها في تنسيق مختلف المسائل، بما في ذلك دعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على نطاق المنظومة ومكافحة الجوع والفقر. واختتم تعليقه بالإشارة إلى جهود لجنة البرنامج والتنسيق لتحسين أساليب عملها، مرحبا بتقديم الرئيس نصا حظي باتفاق واسع النطاق ودعم من جانب اللجنة، وأعرب عن التزام وفده بتنشيط المناقشة على أساس ذلك النص.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.